بكونه مصدرا للفعل المبني للمفعول وهو حاصل بضم الفاء فيكون صفة للمعنى بمعنى كونه مفهوما
والفهم هنا مصدر فهم بضم الفاء مثل اصابه لما للمفعول وهو المعنى بحسب ان بعد الكل فهو لما
من حيث هو كذلك فنقول الدلالة المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له والتضمن دلالة
اللفظ على جزء المعنى الموضوع من حيث هو جزء المعنى الموضوع له والالتزام دلالة اللفظ
على امر خارج عنه من حيث هو خارج عنه ولقائل ان يقول فهذا من حيث هو كذلك مدار ورود
الاشياء الداخلة تحت المضاف وان لم يصرح به كما صرح الشارح الفاضل نفسه في الفصل الثاني
في مباحث لفظ من فلا حاجة اليه بعد حدود الدلالات صريحا وجوابه ان يقول مراد الشارح
الفاضل ليس وجوب التصريح لذلك القيد في حدود الدلالات بل وجوب اعتباره لكن القيد
اما لفظا او معنى لئلا ينتقض حدود الدلالات بعضها ببعض ان لئلا ينتقض حدود بعض الدلالات
ببعض لا لحدوده كاشتراك الامكان بين مفهومه العام وهو سلب الضرورة عن الطرف
المخالف والخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد بطل الا لام ان اللفظ المشترك
اعلم ان تعريف الدلالة على ما ذكره كلام الشيخ هو كون اللفظ بحيث من اطلق التوهم النفس
لا معناه للعلم بوضعه وهو اولى من تعريفها بالفهم لان المعنى المفهوم سبب معرفة ان
اللفظ وضع كيف يفهم من شيء فاما اذا علمنا ان زيدا موضوع للشخص المعين وعلمنا مفهوم العام
فاذا سمعنا زيد قائم فلسنا لا نفهم الشخص المعين من زيد لانه كان معهودا قبل ذلك والمفهوم قائم
من قائم كذلك وانما يشتغل الذهن من زيد قائم بالمفهوم بها فليس يتحقق فيها الاشتغال الذهني
فيكون هو الدلالة فان قلت لم لا يجوز ان يكون المعنى وان كان معهودا للسامع عند علمه ان اللفظ
موضوع بازائه ثم ذهل عن اللفظ والمعنى وكانا محفوظين في خياله اذا سمع اللفظ الموضوع بازائه
حصل في العقل ذلك المعنى وهو ادراك ثان بعد زواله فلا يلزم من كون الدلالة فهما
وادراكا له المفهوم لان المعنى ما كان حاصلا في العقل حال الذهول ثم حصل فيه حال
الكلام في حال الادراك فانه وان كان ادراك المعنى ليس يلزم ان يكون واعيا الا انه يجوز

ان

٥٢

ان يسمى ثانيا مع ذلك الزمان او يسمع اللفظ فلا شك انه يكون له دلالة ولو كانت هي الفهم
والمعنى مفهوم للنفس يلزم تحصيل المفهوم وهو محال وان اراد حصوله واحدا في العقل
كاف اذا اعرف هذا فنقول واعلم ان اللفظ المشترك موضوع لمعان متعددة فتلك
المعاني مرتسمة في العقل فاذا اطلق اللفظ فلا شك ان الذهن يشتغل منه لا محالة بتلك الا
المعاني فاذا كان اللفظ مشتركا كاسم الكل والجزء فالكل والاجزاء مرتسمان في العقل واذا
اطلق اللفظ فلا شك ان الذهن يشتغل منه الى الاجزاء لكونه موضوعا له وكذلك يشتغل الى الكل لكون
اللفظ موضوعا له ايضا لكن اشتغال الذهن من اللفظ اللفظ المشترك الى الكل موقوف الا
على اشتغال الذهن الى الجزء فلا جرم الى الاجزاء اشتغالان احدهما بواسطة ان اللفظ موضوع له
والآخر بواسطة ان اللفظ موضوع للكل فيكون اللفظ على الجزء دلالتان او لا معنى للدلالة
الا اشتغال الذهن الى المعنى من اللفظ وقد اشتغل الذهن الى الجزء اشتغالين وكذا في اللفظ
المشترك بين اللازم والملزوم بل هنا اظهر لانه اذا اطلق اللفظ اشتغل منه الى اللازم
بواسطة ان اللفظ موضوع واشتغل ايضا الى الملزوم بواسطة وضعه له ايضا ثم اشتغل
الى اللازم ثانيا بعد الاشتغال ثان لان الاشتغال الاول ليس بواسطة الاشتغال من الملزوم وهذا
الاشتغال بواسطة الاشتغال منه لا بعال دلالة اللفظ على المعنى المطابق هذا كلام الشيخ الشفا
وقال خواجه نصير الدين الطوسي عنه في شرح الاشارات واذا اللفظ الدال بحسب الوضع
ان ليس دلالة اللفظ على المعنى ما يقتضيه بذاته تلك الدلالة حتى يقال انه يلزم الجمع بين المتنافيين
في لفظ واحد اذا كان موضوعا للمتنافيين كالجون فانه موضوع للاسود والابيض فانه اذا
اطلق لفظ الجون يلزم حصول الابيض والاسود المتنافيين في الذهن معا وذلك التقرير
وهو محال فانه فاسد لانا لا نسلم ان حصول المتنافيين معا في الذهن محال انما المحال حصولهما
معا في محل واحد بحسب الخارج بل لان اللفظ لو اقتضى دلالة ان يكون دالا على معنى معين بما
يجاوز دلالته معنى واحد ولم يتعد عنه دلالة عليه اصلا الا ان ما بالذات للشيء لا يزول عنه اصلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)